تركيا.. ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

مقدمة

تؤدي تركيا اليوم دوراً مركباً وربما متناقضاً في أحيان كثيرة فيما يخص شؤون الإقليم، ولا ينكر مطلقاً أنها تحاول استدعاء بعض من مشتركاتها لتوظيفها لصالح تأدية الدور الذي تسعى لبلوغه، وهو أن تصبح جزءاً مهماً في ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط وحتى شمال افريقيا، بل لا نبالغ إذا قلنا أنها تحاول قضم الدول الكبرى في الاقليم، لصالح الفوز بالقبول الأميركي ومن ثم الأوربي، كمرتكز بديل لمصر وايران والسعودية، وهذا ما حاولت أن تصل إليه عن طريق تقديم نفسها كدولة إسلامية، بلباس ديمقراطي يقترب من العلمانية، فمرة تجهد نفسها في التحقيب في مشتركاتها الدينية وصولاً الى المذهبية، ومرة أخرى تتشارك مع بعض البلدان انطلاقاً من الانتماء للإخوان المسلمين، ومع البعض من تراث العثمنة واحتلالها للكثير من دول المنطقة، ولهذا نلاحظ توظيف كل ذلك في سبيل الترقية الأميركية لدورها، ومن ثم إجبار الاتحاد الاوربي لقبولها، كل هذه يشير الى أنها تعتمد ايقاعات مختلفة مع جميع الدول، حتى إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية التركية، يلحظ أنها تمثل التواءات غير متسقة مع خطابها المعلن، وبخاصة فيما يخص القضية الفلسطينية، فهي تحتفظ مع (إسرائيل) باتفاقات استراتيجية ومعقدة، وتشيع في خطابها الرسمي دفاعها عن حقوق الشعب الفلسطيني .

هذا التوصيف ربما ينطبق بتمامه وكماله على نمط العلاقة مع العراق، فهي تستدعي كذلك مسارات مختلفة في التعامل معه سواء في الميدان السياسي والاقتصادي... الخ، وهو ما يضع عشرات علامات الاستفهام بإزاء السلوك

التركي حيال عراق ما بعد التغيير .

وفي ضوء ما تقدم لابد من تناول الموضوعات الآتية:

أولاً: ايقاعات الاستراتيجية التركية

أدركت أنقرة بأنه لم يعد هناك مغامرات، ولعل القفز المبكر من المركب الغارق أمراً ضرورياً

إن الاستراتيجية التركية يمكن قراءة ايقاعاتها من زاوية الضرورة الحتمية، التي تفرضها شكل التحولات الأخيرة، سواء على الصعيد الدولي أو حتى الاقليمي، تركيا لا تملك اليوم إلا ورقة إعادة التموضع السريع واللحاق بركب قطار المنطقة، أدركت أنقرة بأنه لم يعد هناك مغامرات، ولعل القفز المبكر من المركب الغارق أمراً ضرورياً، بغية الولوج الى تركيبة المنطقة القادمة عبر تبني استراتيجية مكافحة الارهاب، والتي ستحول تركيا الى شريك أساسي لمعظم دول المنطقة في حربها على الفصائل والتنظيمات الارهابية. الحقيقة أيضاً أن تركيا تسعى إلى تجنب دفع ثمن الانغماس الاردوغاني في المشروع الثلاثي (قطر، الإخوان المسلمين، تركيا)، وهذا يستدعي سياسة انسحاب تضمن لتركيا استثمار واقعها الجيو ـ سياسي في مجمل التركيبات القادمة[1].

(1) عامر سبايله، تيار الامير بندر وتركيا وقطار دمشق، جريدة الرأي اليوم20، اكتوبر 2013.

فتركيا تدرك أن استمرار التقارب الأميركي ـ الايراني سيكلف تركيا كثيراً، وما تقوم به اليوم فهو بداية طريق لضمان الحصول على دور إقليمي، ولعل الانضمام لفريق محاربة الإرهاب في سوريا هو الطريق الأسهل لتجاوز كل تخبطات الماضي، لهذا فمن المتوقع أن يتعاظم الدور التركي في مكافحة الارهاب ومواجهة عناصره، هذا الواقع الجديد لابد من أن يفرض إيقاعات جديدة، وأن لا تكون في خانة الدول الداعمة للإرهاب في ضوء التجربة السورية، لذلك تحاول حصر فكرة الإرهاب وتمويله وتسهيله بجانب واحد[2].

(2) كمال كريسي، حسابات تركيا بشأن سوريا يجب أن تتغير مره أخرى، صحيفة النشننال انترست، 23 سبتمبر 2013.

تركيا استفادت من غياب قوى مركزية كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بسبب الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها

بيد أن تركيا استفادت من غياب قوى مركزية كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بسبب الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها، لمواجهة امتداد رياح (التغيير) إلى حصونها، هذا في وقت بدأ فيه أن إيران تواجه تحديات غير مسبوقة، نتاج تداعيات التفاعلات السياسية والأمنية، التي تشهدها الأراضي السورية، وتأثيراتها في حزب الله في لبنان.

زيادة على ذلك أن ابتعاد حركة حماس عن طهران لمصلحة توثيق العلاقات مع أنقرة، التي تحولت لراعية التيارات الإسلامية (السنية) الصاعدة إلى الحكم في البلدان العربية، أسهم في أن تغدو الأخيرة (**الرابح الإقليمي**)، غير أن سقوط حكم الإخوان في مصر، بحسبانها أكبر دولة عربية، حول أنقرة مرة أخرى إلى (**الخاسر الإقليمي**) الأبرز، وذلك بعد تراجع الدور الإقليمي لتركيا لمصلحة الدور السعودي، الذي تبادل المواقع مع أنقرة وساند ثورة الثلاثين من يونيو، ودعم موقف الجيش المصري في مواجهة حركة الإخوان المسلمين[3].

(3) لمزيد أنظر: محمد عبد القادر خليل، تآكل القوة: مستقبل الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 29 اغسطس 2013.

ويمثل العامل الكردي من أكبر التداعيات الخطيرة التي تقف بوجه الحكومة التركية، وبالأخص عندما وقف حزب العمال الكردستاني الى جانب نظام الأسد، كرد انتقامي ضد الدعم التركي للمعارضة السورية، ولقد استفاد الأسد من هذا الموقف، فأقدم على اطلاق يد حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا، للعمل بما يراه مناسباً ضد الموقف التركي، والسماح له بإدارة المناطق التي تحت سيطرته، ويأخذ على عاتقه دور الحكومة السورية في المناطق التي يتواجد فيها، مع تنسيق دائم مع حزب العمال الكردستاني في تركيا[4].

(4) غونول تول، احباطات اردوغان في سوريا، صحيفة الفورن بوليسي، 26سبتمبر 2013.

وفي محاولة أخرى لمعالجة التحديات الناجمة عن الحرب الأهلية في المنطقة، التي بدورها زادت تعقيداً آخر على الموقف التركي، هو لجوء الحكومة التركية الى استخدام أو الاستفادة من رافعتها، على حكومة إقليم كردستان في العراق برئاسة مسعود البارزاني، والائتلاف الوطني السوري من أجل تهميش حزب الاتحاد الوطني الكردي، داخل المعارضة السورية وبين أكراد سوريا.

ويبدو أن تركيا لا تفضل أن يكون لديها طرفاً كردياً قوياً آخر في الإقليم، لكن الكرد سيتفانون لإنقاذ هذه اللحظة التحررية، ويبدو أن انشاء دولة كردية، وليس بمقدور حكومة إقليم كردستان العراق أن تحتويها الى الأبد، وهكذا فإن الاعتراف بحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي، بأنه الممثل لأكراد سوريا، على غرار حكومة إقليم كردستان في العراق، ربما يصب في مصلحة تركيا لأنه سيساهم في بناء العملية السلمية، ويخفف من حدة المخاطر، ويعمق الروابط الاقتصادية في الاقليم، ولكن على ما يبدو أن

إن تركيا خسرت مصر وسوريا والعراق، فتحتاج الى تعويض ذلك، لهذا ذهبت الى نسج علاقه قوية مع كردستان العراق (البرزاني)

ذلك سيشكّل مأزقاً لحكومة حزب العدالة والتنمية، بسبب الإخلال بالعملية السلمية والاقتراب السريع من انتخابات 2014، التي ستخلق صعوبة لتوضيح مثل هذه السياسة لمكون الحزب القومي[5].

ومن ذلك يمكن القول، إن تركيا خسرت مصر وسوريا والعراق، فتحتاج الى تعويض ذلك، لهذا ذهبت الى نسج علاقه قوية مع كردستان العراق (البرزاني)، للاستفادة منه لتقزيم الحزب الديمقراطي في سوريا، وهذا فشلت فيه، ومن جهة أخرى تريد تقديم البرزاني زعيماً قومياً، لأنه يسهل التعامل معه لكونه يحتاج تركيا كمنفذ خارجي، ولأن البرزاني ليس لديه أي منفذ أخر، وأن هدف تدخل تركيا في العراق لصالح التركمان وتدخل في كردستان العراق، هو لضمان النفط وتحجيم أكراد تركيا وسوريا.

(5) الزينيل غوكبنار، استراتيجية تركيا لحرب اهلية مطولة في سوريا، صحيفة توادي زمان، 27 سبتمبر 2013.

إن التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والإكراد هو لقلقلة الحكومة الاتحادية

إن التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والإكراد هو لقلقلة الحكومة الاتحادية، بجانب الضغط على العراق في جانب المياه ودعم الأحزاب السنية والحزب الإسلامي، ومد خطوط مع بعض القوى الشيعية لأضعاف التحالف الوطني الشيعي، وإغراق العراق بالسلع وبخاصة الألبسة والاغذية ومواد البناء.

وفي أطار ذلك فإن تركيا تدرك الأهمية الجيو ـ استراتيجية للعراق، وتسعى في سياستها حيال العراق الى تحقيق الآتي[6]:

(6) محمد نور الدين، السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات، في كتاب علي حسين باكير ومجموعة باحثين، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 136.

1 ـ منع إقامة أي كيان كردي مستقل في العراق، فضلاً عن معارضة أي توجه يرمي الى تقسيم العراق، لما له من أثر على مصالحها الاستراتيجية، فالمسؤولون الأتراك أعلنوا عن أن أية محاولة لتقسيم العراق، سوف تدفع بتركيا لحماية مصالحها في العراق، ومما يشكل خطراً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، إذ عّد اردوغان في تصريح له في 9 كانون الثاني 2007، أن تقسيم العراق أمراً خطيراً جداً وغير مقبول، والعراق له عندنا أولوية حتى على الاتحاد الاوروبي.

2 ـ منع سيطرة الأكراد على مدينة كركوك نتيجة الأهمية المركبة لهذه المدينة بالنسبة إلى تركيا، فالنفط الموجود فيها يمكن أن يساعد الأكراد ـ إذا ما

سيطروا عليها، في إنشاء دولة مكتفية ذاتياً، فضلاً عن أن هذه المدينة تحتوي على أقلية تركمانية .

وإن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الاراضي العراقية، وكما حدث في الماضي، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والاقليمية والطائفية، التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد ايضاً أن يصبح العراق دولة مستقرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة، وهـذا يشمـل أمن خطي الإنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق الى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط، وقد اعلنت انقرة في مناسبات متفرقة ما تعدها خطوطها الحمراء في العراق، والتي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر من أي شيء، تم تنقيحها لتتضمن ثلاث نتائج آخر، في البداية، أعلن أن هذه الخطوط الحمراء تعارض أية تسوية فيدرالية كردية في العراق، لاحقاً غير مقبولة: إقامة دولة كردية مستقلة في العراق، وادماج مدينة كركوك- التي تعده أنقرة مدينة تركمانية- في دولة كردية فيدرالية، والضعف المتزايد للتركمان المقيمين في كركوك (الذين قال عنهم الجنرال ايلكر باسبوج، نائب رئيس أركان الجيش التركي وكثير من صفوة الاتراك باستمرار، إنهم ينتمون الى نفس العنصر أو الأصل للأتراك)[7] .

(7) هنري ج. باركي، تركيا والعراق اخطار امكانات الجوار، معهد السلام الامـريـكـي والـعـراق، 2013، WWW.USIP.ORG.

وانقرة في حيرة من أمرها، فوقوع موارد النفط العراقية تحت السيطرة المحكمة للحكومة المركزية في بغداد، يجعل الأخيرة قوية وقادرة على انتزاع الكثير من التنازلات التركية، في حين تخشى أن يوفر النفط الموارد اللازمة لدافع الأكراد للاستقلال واعلان دولتهم[8].

(8) المصدر السابق.

إن مشكلة أنقرة تمتد إلى أبعد من الظهور المحتمل لكيان كردي في شمال العراق، ويشمل التسوية النهائية في الأجزاء الأخرى من البلاد، بما في ذلك مستقبل الأقلية التركمانية. ومن الواضح تبعاً لتعريف انقرة لمصالحها المباشرة، أنها تعد اسوأ سيناريو بالنسبة إليها هو قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق عاصمتها كركوك، والتركمان تحت وصايتها وتجاور شطراً من دولة عراقية دينية أصولية أو اثنين. وخلافاً لأي اختلاف آخر قد يكون بينهما. وبين

مشكلة أنقرة تمتد إلى أبعد من الظهور المحتمل لكيان كردي في شمال العراق

حليفتها الاستراتيجية الاساسية الولايات المتحدة بشأن قضايا متنوعة، فإن الضلوع المباشر للولايات المتحدة في العراق، يعقد الامور وستحرص على إلا تغضب واشنطن، بصرف النظر عن علاقاتها مع الاتحاد الاوربي، وعلى الاخص بالنظر الى الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتسوية محتملة للأزمة العراقية، بطريقة لا تسيء الى سمعتها أو مصداقيتها أو نفوذها في المنطقة[9].

(9) لمزيد انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 473.

ثانياً: المواقف والنفوذ التركي في العراق

شمال العراق قد تحول إلى (نقطة انطلاق) لمساعي تركيا للهيمنة الاقتصادية

إن تركيا تتنافس مع إيران لتكون القوة الإقليمية الأكثر نفوذاً في العراق، وإن شمال العراق قد تحول إلى (نقطة انطلاق) لمساعي تركيا للهيمنة الاقتصادية، ففي قطاع الطاقة تعمل الشركات التركية المملوكة للدولة بالتنقيب عن النفط في الجنوب، في حين أن شركات النفط الخاصة تقوم باكتشاف النفط بالقرب من أربيل في كردستان العراق. وقد قال الأكاديمي جريج جوس أن الاتراك لديهم نفوذ أكثر من أية قوة أجنبية، وتنافس بذلك حتى الولايات المتحدة، وأنها فعلت ذلك عن طريق استراتيجية ذكية وهادئة. ويقال إن هذا يتماشى مع طموحات تركيا في أن تصبح جسراً للطاقة بين أوروبا وآسيا.

وذكرت وزارة التجارة في تركيا أن حجم التجارة بين تركيا والعراق، تجاوزت 6 مليارات دولار في عام، ارتفاعا من مليون دولار في عام، إذ أصبح العراق بالنسبة إلى تركيا الشريك التجاري الخامس، بعد ما كان في المرتبة العاشرة، وفي عام كان هناك أكثر من شركة تركية تعمل في مشاريع الطاقة والزراعة والصناعة في العراق[10].

(10) فكرت نامق عبد الفتاح، علي هاشم عبد الله البهادلي، السياسة الخارجية التركية حيال العراق (دراسة مستقبلية)، مجلة قضايا سياسية، العددان 29–30، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص18.

ويعد العراق الآن سوقاً رائجة للبضائع التركية من ناحية، وتتطلع تركيا إلى ممارسة دور اقتصادي كبير في العراق، وتحاول اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة لا سيّما في القطاع النفطي، كونها تعد من البلدان الفقيرة نفطياً في الشرق الاوسط، وهذه اشارة إلى نقطة ضعف في عناصر قوتها، وعليه فإن العراق في المدرك الاستراتيجي التركي، له أهمية كبيرة في تزويدها بالنفط، فضلاً عن تخفيف العبء المالي نتيجة استيراده من دول بعيدة[11].

(11) معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا، دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص3.

وأن حجم التبادل التجاري مع تركيا خلال العام 2013 بلغ عشرات مليارات

دولار، ووصل عدد الشركات التركية العاملة في العراق أكثر من 140 شركة تنفذ استراتيجية مختلفة، وتجاوز حجم التبادل التجاري مع تركيا عام 2012 تسعة مليارات دولار، وأن حجم التبادل التجاري مع تركيا بلغ عشرات مليارات دولار وهذا رقم صعب، وأن الشركات التركية دخلت الاسواق العراقية بشكل واسع، وكان عدد من النواب دعوا الى مقاطعة الشركات التركية، نتيجة لاستمرار التدخل التركي بالشأن الداخلي للعراق، واتهامها بدعم وتدريب مجاميع داعش الإرهابية[12].

عدد من النواب دعوا الى مقاطعة الشركات التركية، نتيجة لاستمرار التدخل التركي بالشأن الداخلي للعراق، واتهامها بدعم وتدريب مجاميع داعش الإرهابية

(12) الاقتصادية النيابية: مظاهرات تركيا لم تؤثر على التبادل التجاري مع العراق، صحيفة الجوار، 14/6/2013.

إن **الجانب الاقتصادي** يتطور باستمرار بين العراق وتركيا، وهناك طموح بأن يرتفع من عشرة مليارات دولار، كما هو عليه الآن إلى عشرين مليار دولار عام 2020، وذلك عن طريق تطوير المجالات التجارة البينية، فتركيا وتصدر مختلف أنواع السلع والبضائع والمنتوجات الزراعية والصناعية إلى العراق، ومن الضروري أن تكون التجارة متطورة باستمرار لتكون أساساً من أسس العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة، وأن دخول الاستثمار التركي إلى العراق مهم جداً، وذلك لوجود مجالات عدة لإنشاء المشاريع نظراً لحاجة البنية التحتية إلى البناء والتطور، وكذلك وضع الأسس السلمية لبناء القطاعات الصناعية والزراعية المنتجة.

أما **المياه**، فقد شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات في داخل أراضيها، ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق، وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة، ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج، والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج، ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي، يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل، صحيح إن على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات عملية من جانبها لإقامة السدود

هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق

الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، ولكن أي أتفاق مع تركيا سيضع الأمور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار[13].

(13) لمزيد انظر: ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية التركية، من كتاب: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 375.

وفي 25 مايو 2011 رفضت الحكومة العراقية التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية مع تركيا، حتى تضمن لها حصة مائية محددة بحسب اتفاق رسمي، وأن تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة، وكان العراق قد أتهم العام الماضي تركيا وإيران، بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج في كلا البلدين.

ومن النـــاحية الأمنية استضافت العديد من المؤتمرات المتعلقة بالشأن العراقي، بعد نفسها المدافع عن المكون السني في العراق، ودلالة ذلك هو رفع صور اردوغان والطلب منه دعم التظاهرات، التي وصلت الى قطع الطريق الدولي الرابط للعراق بسوريا والاردن، وارتكاب التكفيرين جرائم على بحق مستخدمي الطريق عراقيين وعرب، هذا الموقف التركي في إيواء العديد ممن يكنون العداء للنظام الجديد في العراق، لا يوفر مساحة لإقامة علاقات متكافئة تقوم على احترام سيادة البلدان.

الموقف التركي في إيواء العديد ممن يكنون العداء للنظام الجديد في العراق، لا يوفر مساحة لإقامة علاقات متكافئة تقوم على احترام سيادة البلدان

وأن التعـــاون الأمني بين (انقرة) و(تـل ابيب)، يؤثر في عنصر الثقة بين تركيا والعراق، وتعد الثقة شرطاً ضرورياً لبناء علاقات متينة بين تركيا والعراق وباقي الجوار الاقليمي، وبقدر ما تنظر تركيا إلى العراق على أساس من الغموض الذي يحيط بيه ومستقبله، يوجد احساس لدى القيادة العراقية بغموض السياسة التركية حيالها، فضلاً عن عدم احترام تركيا لاتفاقاتها الاستراتيجية مع بعض الدول المجاورة لها(سوريا)، بل تحولها الى قاعدة خلفية لتجميع الإرهابيين من كل العالم للمشاركة في القتال بسوريا، هذا الغموض حيال السياسة التركية تعد سبباً رئيساً لتذبذب العلاقات بين البلدين[14].

(14) لمزيد انظر: ادريس هاني، تركيا انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد3، بغداد، 2012 .

إما من الناحية السياسية، فمنذ منتصف عام 2010، وحالما تأسست حكومة الشراكة الوطنية برئاسة نوري المالكي، شهدت العلاقات العراقية التركية تراجعاً كبيراً، على حين حافظت على مستوى علاقاتها الاقتصادية مع

تم اتهام تركيا بأن لديها علاقات مع اشخاص عراقيين معروفين بصلاتهم مع الجماعات المسلحة العراقية

العراق، في حين ظلت الشركات التركية تستحوذ على معظم المقاولات وعقود التوريد وهي حالة تبدو متناقضة.

وتقف أسباب كبيرة وراء التراجع في العلاقة بين البلدين، برغم أن هناك قطاعات سياسية مهمة على مستوى البرلمان والحكومة، استمرت على ادامة علاقاتها قوية مع انقرة، وتحديداً قيادات القائمة العراقية وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس البرلمان العراقي.

في حين ظلت قائمة رئيس الوزراء من مواقفها بإزاء تركيا، وفي مناسبات عدة تم اتهام تركيا بأن لديها علاقات مع اشخاص عراقيين معروفين بصلاتهم مع الجماعات المسلحة العراقية، فضلاً عن امتعاض الحكومة من نمط العلاقة بينها وبين اقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية وبخاصة في ميدان الطاقة[15].

وفي10نوفمبر 2013 أعلن وزير الخارجية (هوشيار زيباري)، عن اتفاق عقده مع وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو)[16]، على تفعيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة ولجانها الفرعية، وصولاً إلى عقد اجتماع رئيس وزراء البلدين في المستقبل القريب (وهو لم يحدث)[17].

وبعيداً عن الزيارات واللقاءات بين مسؤولي الدبلوماسية، لم نشهد أي تطورات جديدة، وحتى الزيارة المحتملة المزمع قيام رئيس الوزراء العراقي بها، لن تكون نهاية المطاف، إذ إن الفجوة بين الطرفين واسعة جداً وتحتاج الى وقت طويل وتواصل وتفاهم كبير[18].

ولا بد من الاعتراف أن لتركيا دوراً مهماً ونافذاً، حالها حال أكثر من دولة من دول الإقليم في الشأن الداخلي العراقي، وبوسع تركيا تقديم الكثير للعراق سواء في مجال خبراتها الصناعية والتجارية بل والمشاركة في إعادة بناء العراق.

(15) العلاقات العراقية التركية: امكانية التقارب في اقليم متحول، صحيفة العراق الإلكترونية، 2013.

(16) المصدر السابق.

(17) المصدر السابق.

(18) جريدة المراقب العربي، العدد 4 ـ 9، 14 كانون الثاني 2014.

ثالثاً: مستقبل العلاقات التركية العراقية

يمكن دراسة مستقبل سياسة تركيا حيال العراق في ضوء ما تقدم، للانطلاق بتصورات واضحة حول المستقبل واتجاهاته، وفي أطار المستقبل المتوسط:

أما استمرار السياسة التركية باتجاهاتها الحالية: فهذا السيناريو يفترض أن

السياسة الخارجية التركية، سوف تستمر على ما هي علية، نتيجة بقاء المسائل الخلافية في (مسألة الأكراد والمياه ومشكلة الموصل وكركوك)، وعدم استعداد الاطراف المتصارعة لإيجاد صيغة حلول تخدم المصالح التركية، ولا سيّما بعد مطالبة بعض الساسة الاكراد بحق تقرير المصير، ودفع أطراف وأقليات عراقية للمطالبة بإنشاء أقاليم خاصة، فضلاً عن سعي تركيا في تغليب استخدام الوسائل العسكرية في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني، وتطلعاتها في ضرورة أن يكون لها نفوذ في مدينة الموصل وكركوك، وبما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وهذا المشهد يستند على مجموعة مسوغات، وهي[19]:

1 ـ ضعف المعالجات التي يمكن أن يقدمها العراق لحل مشكلة التمرد الكردي (حزب العمال الكردستاني)، نتيجة حالة الانقسام في الرؤى والقرارات المناسبة بهذا الشأن بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، هذا الأمر من شأنه أن يدفع تركيا الى تفعيل استخدام القوة العسكرية في معالجة المسألة الكردية، فضلاً عن استمرارها استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق، والتلويح المستمر بالتدخل لحماية التركمان في كركوك، وتأكيد على مسألة الحقوق التاريخية للأتراك في الموصل وكركوك.

2 ـ التأييد الأميركي لتطلعات تركيا في أن يكون لها نفوذ في شمال العراق، لأنها دولة حليفة للولايات المتحدة الأميركية، فقد أيد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب تطلعات اوزال في السابق للسيطرة على مدينة الموصل وكركوك، إبان حرب الخليج الثانية عام 1991. ونتيجة استمرار بقاء الولايات المتحدة الأميركية في العراق، واشتداد حدة الصراع بينها وبين إيران، مما يتطلب استعانة الولايات المتحدة بالتدخل التركي لضمان أمن شمالي العراق في حالة ساءت الامور.

3 ـ تنامي المصالح الاقتصادية التركية في العراق، مما يتطلب أن تبذل تركيا جهودها في حمايتها وبكل الوسائل الممكنة .

أيد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب تطلعات اوزال في السابق للسيطرة على مدينة الموصل وكركوك

أو أن السياسة الخارجية التركية حيال العراق سوف تجمع بين الاستمرار والتغيير، وهذا التغيير في السياسة الخارجية التركية سوف يكون بمثابة التطور، أي إن هذا المشهد يجمع بين استمرارية سياسة تركيا الحالية، ولكن بنهج وتوجه

(19) محمد ياس خضير، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد 23 ـ 24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين2011، ص 132 .

جديد يختلف عن سياسة تركيا الحالية، وهو يفترض ايضاً أن سياسة تركيا حيال العراق سوف تتغير، ولكن لن تتنازل تركيا عن مصالحها في العراق، فضلاً عن زيادة التعاون بين العراق وتركيا في المسائل الأمنية، وبالأخص في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني التركي[20].

(20) فكرت نامق، علي هاشم، مصدر سبق ذكره، ص38.

وختاماً يمكن القول، إذا أريد للعلاقات الاقتصادية بين العرق وتركيا أن تأخذ مداها الإيجابي، وتلعب دور المحرك لعلاقاتهما السياسية، ومن أجل إقامة نواة لكتلة اقتصادية تتحرر من هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى، فيجب أن يراعي كل بلد منها ظروف البلد الآخر، ويتعامل مع حقوقه المضمونة بالقوانين الدولية، على أنها المدخل الوحيد لتكون هذه العلاقات مثالاً يحتذي به من أية دولتين متجاورتين، فليس هناك بلد يأخذ إيجابيات هذه العلاقة، وعلى الطرف الآخر أن يكون مضحياً، فالعلاقات الودية المبنية على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، طريق ذو ممرين يأخذ كل طرف بقدر ما يعطي، وأن تركيا من دول جوار العراق ومهمته بالشأن العراقي الداخلي، فيجب بناء علاقات متوازنة فيما بينهما.

ويجب على تركيا أن تستخدم الديبلوماسية والتفاوض بدلاً من أن تتخذ موقفاً، وتحاول الاستفادة من مبادرة الرئيس الإيراني حسن روحاني في التواصل مع الغرب، وحتى لو لم يتغير موقف ايران بشأن قيادة بشار الأسد لسوريا، فأن من شأن التسوية السياسية التي ستكون ايران طرفاً فيها أن تنهي هذه الحرب الدائرة .

من المفيد لتركيا أن تغير من لهجتها وخطاب العثمنة الجديدة، وأن تقرن سياستها الخارجية بلغة يتقبلها الآخرون

والأمر الآخر، من المفيد لتركيا أن تغير من لهجتها وخطاب العثمنة الجديدة، وأن تقرن سياستها الخارجية بلغة يتقبلها الآخرون. وهكذا يتعين على تركيا أن تعيد تقويم سياستها الخارجية، لكي تتعامل مع الوقائع على الأرض وتسعى الى تحقيق مصالحها، باللجوء الى المرونة بدلاً من اتخاذ مواقف متشددة، لقد ماتت سياسة صفر مع الجيران، ولم يظل بإزاء تركيا إلا الاعتراف بأنها ذهبت أبعد مما يكون، وأن عليها احترام سيادة الدول والقبول بالقوى الاقليمية الأخرى، وأن توظيفها لقضية غزة ظهرت هشاشة موقفها من الكيان الصهيوني، تبعاً لاتفاقاتها الاستراتيجية مع هذا الكيان.